أيار ٢٠٢٣

ملخص التحليل الجندري والإدماج الاجتماعي - البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً

In partnership with Canada
WFP World Food Programme
UN WOMEN
الجمهورية اللبنانية وزارة الشؤون الإجتماعية
الجمهورية اللبنانية

مقدمة

بين شهري نيسان وحزيران ٢٠٢٢، أجرت وزارة الشؤون الاجتماعيّة وبرنامج الأغذية العالمي(WFP)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تحليلًا حول النوع الاجتماعي للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) الذي يشكل أكبر شبكة للأمان الاجتماعي في لبنان بحيث يستهدف العائلات اللبنانية الأشد فقرًا وتهميشًا. وكان الهدف من هذا التحليل هو دراسة تأثير البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) على حياة النساء والفتيات والأشخاص المهمشين الآخرين ممن يعنى بهم البرنامج وكيف يمكن للبرنامج تحسين آليته لضمان توفير هذه المساعدة بشكل آمن يمكن للنساء والفتيات الوصول إليه.

أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى تقييم أثر البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً على حياة النساء والفتيات وسائر الفئات الهشة التي تتلقى الدعم المالي من البرنامج بالإضافة إلى البحث في سبل تحسين آليات عمل البرنامج لضمان وصول هذه الفئات- النساء والفتيات خصيصاً - إلى الموارد بطريقة آمنة وميسرة إلى أقصى حد.

المنهجية البحثية

تستند نتائج هذه الدراسة النوعية إلى عدد من التقييم البحثية وتشمل:

١. ما مجموعه ١٠١ مقابلة سريعة أو معمقة مع ١٨ رجل و٨٣ إمرأة مستفيدين من برنامج الدعم منتشرين في جميع أنحاء البلد. استهدفت المقابلات السريعة مستفيدين من برنامج الدعم يتواجدون في محيط أجهزة الصراف الآلي (تم اختيارهم بشكل عشوائي) أما المقابلات المعمقة فشملت مستفيدين من برنامج الدعم ضمن الفئات التي تهم الدراسة وهي الأسر التي ترأسها النساء والأسر التي تم تسجيل الملف فيها بإسم إمرأة والأسر التي تضم أفرادًا يعانون من مشاكل صحية أو أفراد من ذوي الهمم (تم اختيارهم بشكل عشوائي).

٢. المشاهدات الموضعية للباحثين في محيط أجهزة الصراف الآلي في خمسة مواقع في جميع أنحاء لبنان تم اختيارها كونها تشهد إزدحاماً للمواطنين والمواطنات الذين يذهبون لسحب المساعدات وهي في المينا (طرابلس) وبيبنين (عكار) وحارة حريك (جبل لبنان) والنبطية (جنوب لبنان) وزحلة (البقاع).

٣. سلسلة من الإستشارات مع ٢٢ شخصية معنية بشكل مباشر بالعمل بالبرنامج وتشمل موظفين وموظفات في وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة و وعاملين وعاملات إجتماعيين.

الأسئلة التي تم طرحها خلال المقابلات و الإستشارات هدفت إلى اكتشاف أثر برنامج الدعم على النساء والفتيات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الأسرة من جهة آليات اتخاذ القرار داخل الأسرة والعنف القائم على النوع الاجتماعي والأمن الغذائي إلخ. بالإضافة إلى اسئلة هدفت لإكتشاف مدى قدرة النساء وكبار السن وذوي الهمم على استخدام آلة الصراف الآلي ورصد أي حالات إستغلال يتعرض لها المستفيدين عند سحب المساعدات.

نتائج الدراسة

فيما يخص تمكين المرأة وإستقلاليتها وآليات اتخاذ القرار، فقد أفضت الدراسة إلى ما يلي:

- لقد ساهم البرنامج بتمكين المرأة ومنحها مزيداً من الاستقلالية لا سيما في حالة الأسر التي يغيب فيها الزوج أو أي ذكر بالغ.
- في الأغلب هناك درجة عالية من الرضا عن تلقي المساعدة النقدية المدولرة وتفضيلها بشكل واضح على المساعدات النقدية المقيدة لأنها وفرت مزيدًا من المرونة والتحكم في كيفية إنفاق المساعدات وكيفية تلبية احتياجاتهم المختلفة. أولويات الإنفاق.
- في معظم الحالات، هناك توافق تام بين الرجال والنساء حول الأولويات التي تنفق على أساسها المساعدة ويعتبر الإنفاق على الغذاء والدواء أبرز المصاريف التي تعطى الأولوية.
- تحتل احتياجات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة و الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة أولوية لدى الأسر المستفيدة عندما يتعلق الأمر بإنفاق المساعدة وغالباً ما يتم صرفها على الأدوية أو المعدات الخاصة بهؤلاء الأشخاص.
- في الكثير من الحالات، النساء هن المبادرات للتسجيل في البرنامج بهدف الحصول على المساعدة لكن غالباً ما يقمن بتسجيل الملف بإسم الزوج بإعتباره رب الأسرة.
- يلاحظ أن النساء أقل خجلًا عندما يتعلق الأمر بالإستفادة من برنامج الدعم. في المقابل يشعر بعض الرجال بالخجل خاصةً عند الذهاب إلى أجهزة الصراف الآلي لسحب المساعدات ويرجع ذلك غالباً إلى تأثير الأعراف الاجتماعية وشعور الرجال بالعجز عن تأمين حاجات أسرهم وحاجتهم للمساعدات.

أدوار ومسؤوليات الرجال والنساء

- لم تلحظ الدراسة أي تأثيرات مباشرة لبرنامج الدعم على أدوار ومسؤوليات الرجال والنساء داخل الأسر. بشكل عام، تقوم النساء بأدوار أكثر نشاطًا في السعي إلى الحصول على المساعدات وإدارة إنفاقها بالإضافة إلى المبادرة في البحث عن فرص مساعدات أخرى.

- هنـاك تأثيـرات متفاوتة فيمـا يتعلـق بتأثير برنامـج الدعم علـى المشـاركة والتمكين الاقتصـادي للمـرأة)في بعض الحالات، سـمح برنامـج الدعم لبعض النسـاء بالتوقف عن العمـل في ظـروف غير مناسـبة (كالعمل لسـاعات أطول لقاء أجـر منخفض) والبحـث عن فرص عمـل أفضل، وفي حـالات أخرى، لـم يكـن هنـاك أي تغييـر ملحوظ علـى قرار العمل) .

آلية تحديث الملفات وتقديم الشكاوى

- هناك حاجـة واضحة لدى جميع المسـتفيدين مـن برنامج الدعم للحصول علـى معلومات محدثة حـول مختلف أنواع الخدمـات المقدمـة وآليـات الإحالة فـي الحـالات الطارئة. يفتقر المسـتفيدون للمعلومات الكافية حـول الجهات التي يمكن الوصـول إليها في حـال الحاجة إلـى أي إحالة.

- هنـاك حاجـة لتطوير آليـات العمـل الإدارية لبرنامـج الدعم لتمكيـن وصـول المـرأة إلى المسـاعدة في حـالات معينة مثل الطـلاق أو الانفصال أو تحديث عدد المسـتفيدين في الأسـرة مثل في حالـة الأطفال حديثي الولادة.

العنـف القائـم علـى النـوع الاجتماعي والديناميكيـات الداخلية للأسـرة

- لـم تجد الدراسـة أي رابط يشـير إلـى أن تلقي المسـاعدات مـن برنامـج الدعم يـؤدي إلى زيادة بأي شـكل من أشـكال العنـف القائـم علـى النـوع الاجتماعي. علـى العكـس، أفاد المسـتفيدون أن تلقي المسـاعدات من برنامـج الدعم قد خفـف من التوتـرات الأسـرية حيث أنه سـاهم فـي تأمين مصـدر دخل شـهري ثابت للأسـرة.

- فـي معظم الحـالات، هنـاك اتفـاق متبـادل بين النسـاء والرجال في الأسـرة على إنفاق المسـاعدة علـى الاحتياجات المنزلية الأساسـية.

- إلا أنـه فـي حـالات قليلـة جـداً -كان قد أشـير فيهـا إلى أن التوتـرات الأسـرية موجـودة مـا قبـل تلقي أي مسـاعدة جاءت المسـاعدات من برنامـج الدعم لتزيد هـذه التوترات لتصبح جـزء من التوترات بين الأزواج أو الأشـقاء، لا سـيما فـي حـالات الطـلاق أو الوفاة، ممـا أدى في بعـض الأحيان إلى حـدوث حـالات العنف.

خطر التعرض للاستغلال أو سوء المعاملة

- لم تلحظ الدراسـة بشـكل مباشـر تعرض المسـتفيدين من برنامـج الدعـم لأي حالة إسـتغلال سـواء فـي عمليـات إختيار المسـتفيدين أوعنـد سـحب الأموال مـن أجهزة الصـراف الآلي.

- فـي الأسـر التي ترأسـها النسـاء، لم يتـم الإبلاغ عـن وجود أي شـكل من أشـكال التمييز أو الإسـتغلال خـلال أي مرحلة من مراحـل البرنامج.

- يشـير المسـتفيدون من البرنامـج إلى أن شـدة الازدحام عند بعض أجهزة الصـراف الآلي تجعل عملية سـحب المال مزعجة ومخزية إلى حد ما. وزارة الشـؤون الإجتماعيـة وبرنامج الأغذية العالمـي يدركـون جيدًا هذه المشـكلات وقد اتخـذوا خطوات لتسـهيل عملية سـحب الأمـوال مثـل تحميل المسـاعدات علـى دفعات على مـدار أربعـة أيام في الشـهر وإجـراء المراقبة بشـكل مسـتمر وتوظيف حراس الأمن في محيـط الصراف الآلي.

- يشـير العديد مـن الرجال والنسـاء الذيـن تمـت مقابلتهم - خاصة كبار السـن و الأشـخاص غير الملمين بالقراءة والكتابة - إلـى عدم معرفتهـم بطرق إسـتعمال آلة الصـراف الآلي مع وجـود مخاوف بارزة لديهـم من إمكانية ان يتـم ابتلاع البطاقة مـن قبـل الصـراف الآلي. ينتـج عن ذلك زيـادة إعتمـاد هؤلاء علـى أشـخاص آخرين كأفـراد الأسـرة أو الأقارب أو أشـخاص لا يعرفونهـم يتواجـدون عنـد ماكينـة الصراف الآلي لسـحب الأمـوال بالنيابة عنهم.

- لا يمكـن للعديـد مـن الأشـخاص ذوي الاحتيجـات الخاصـة الوصـول إلى عملية سـحب الأمـوال، لذلك يذهب أحـد أفراد الأسـرة نيابـة عنهم.

مقدمي الخدمات غير الرسميين

- تشـكل الرحـلات الطويلة والبعيـدة إلى بعض أجهـزة الصراف الآلـي والازدحـام عندهـا تحديـات أساسـية لمعظـم الذيـن تمـت مقابلتهم ولكن بشـكل ملحـوظ كانت أكثـر التحديات عند الفئـات الأقل قـدرة على التنقـل كالأمهات اللاتـي يعتنين بالاطفال وأصحـاب الاحتياجات الخاصة وكبار السـن. وقد أدى ذلك إلـى ظهور ما يسـمى بالوسـطاء أي مقدمـي الخدمات غيـر الرسـميين الذيـن يقومـون بسـحب الأمـوال نيابة عن مجموعـة مـن المسـتفيدين مقابـل بدل مـادي)فـي حين

يعتبر البعض أن هذه الخدمة تشكل حلاً مقبولاً نظراً للصعوبات التي يواجهونها ولكن هذا النوع من الخدمات من الممكن أن يفتح الباب أمام إمكانية تعرض هؤلاء الاشخاص للإستغلال(.

- خلال العديد من المقابلات تمت الإشارة إلى حالات حيث يقوم رجال مجهولون أو وسطاء بإدارة عمليات سحب الأموال عبر تولي عمليات السحب عن المتواجدين من آلات الصرف الآلي مما يثير حالات من الجدل بين مؤيد ومعارض.

- خلال المشاهدات الميدانية شهد الباحثون بعض حوادث العنف في محيط بعض أجهزة الصرف الآلي كما تم إبلاغهم ببعض الحوادث الأخرى خلال المقابلات.

في تقييم الأمن الغذائي بين الجنسين واستراتيجيات التأقلم

- في ظل الإرتفاع في أسعار الغذاء، تلجأ الأسر المستفيدة إلى إستراتيجيات بديلة فيما يخص نمط استهلاكها الغذائي من ابرزها خفض استهلاك اللحوم بشكل كبير والاعتماد بشكل أساسي على النشويات والحبوب. تجدر الإشارة أن هذه الاستراتيجيات ذكرت أكثر من قبل النساء اللواتي تمت مقابلتهن مقارنةً بالرجال.

- بالإضافة إلى ذلك ، تذكر النساء اللواتي تمت مقابلتهن إلى حاجتهن إلى تقنين الحصص الغذائية أو الإستغناء عن بعض الوجبات مقابل إعطاء الأولوية للاطفال وذوي الهمم .

حالة مراكز الخدمة الاجتماعية والعاملين/ات الإجتماعيين

- ينظر جميع الذين تمت مقابلتهم وخصيصاً النساء بشكل ايجابي جداً لدور مراكز الخدمة الاجتماعية والعاملين والعاملات الإجتماعيين التابعين لوزارة الشؤون الاجتماعية، ويعبرون عن درجة عالية من الثقة والاعتماد على العاملين والعاملات الإجتماعيين كونهم يشكلون صلة الوصل الأساسية بينهم وبين برنامج الدعم وملاذهم الأول لتقديم الشكاوى أو للحصول على اجوبة لاستفساراتهم. بالمقابل يعبر الكثير من العاملون والعاملات الإجتماعيون عن شعورهم بالرضى تجاه العمل الذي يقومون به وسعادتهم لقدرتهم على مساعدة الأسر المحتاجة بسبب طبيعة عملهم.

- على جانب آخر يشكو بعض العاملون والعاملات الإجتماعيون الذين تمت مقابلتهم من ظروف العمل غير الملائمة والعقود المنخفضة الأجر والتي لا تكفي لتغطية تكاليف النقل من وإلى مراكز الخدمة الاجتماعية مما يحد من قدرتهم على القيام بعملهم بشكل مناسب.

- يعبر العاملون والعاملات الإجتماعيون عن حاجتهم إلى مستلزمات واجراءات أساسية على رأسها تزويدهم بالوقود بالإضافة إلى السترات وبطاقات التعريف من بين أمور أخرى.

- يفيد العاملون والعاملات الإجتماعيون وخاصة النساء منهم إلى ضعف شعورهم بالأمان والحاجة لتعزيز شعورهم بالحماية خلال أوقات العمل وتحديداً خلال الزيارات المنزلية فيما يذكر بعضهم عن حالات قليلة تعرض فيها للتحرش والعنف(ذكرت إحدى العاملات إنه عند دخولها مع أحد زملائها إلى منزل إحدى الأسر قام رب الأسرة بالصراخ عليهم واتهمهم بأنهم يضيعون وقته من دون أي نتيجة وقام بطردهم).

توصيات

يجب أن يتخذ شركاء البرنامج والمسؤولون الإجراءات التالية لكل مرحلة من مراحل دورة تنفيذ البرنامج لتعزيز إستجابة البرنامج للإعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتقليل مخاطر الاستغلال وسوء المعاملة داخل البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا.

الدعم وحشد الموارد

- مواصلة وزيادة تمويل البرنامج الوطنيّ لدعم الأسر الأكثر فقرًا مع إدراك أنّه مصدر دخل مهمّ لآلاف العائلات ومنقذ للحياة والبحث في زيادة قيمة المساعدة على الأخصّ للأسر التي تعيلها نساء والأسر التي تضم أفراد معوقين أو مسنين أو أشخاص يعانون من أمراض مزمنة.

تقييم الحالة

- إنشاء قنوات سهلة الوصول للإبلاغ عن تغييرات في الأوضاع الأسرية ولتعديل المساعدة وفقًا لذلك. يجب أن تسمح القنوات القائمة بتعديل مبلغ المساعدة ليأخذ في الحسبان أفراد الأسرة الجدد، أي المواليد أو حالات الانفصال، وأن يتم تنفيذها في الوقت المناسب. يمكن أن تكون دراسات الحالة التي حددتها هذه الدراسة مفيدة في وضع مثل هذه الإجراءات التشغيلية الموحدة والمبادئ التوجيهية بشأن الطلاق والانفصال والمواليد والوفيات.

العمليّة

- توسيع نطاق الوصول إلى طريقة لاسترداد المال من خلال مكاتب تحويل الأموال (MTO). من المرجح أن يؤدي استرداد المساعدة من مكاتب تحويل الأموال إلى تخفيف رسوم النقل، خاصة للنساء اللواتي غالبًا ما يكنّ أقل قدرة على الحركة، بالإضافة إلى تخفيف مخاطر الأمن والسلامة المرتبطة بالاكتظاظ عند أجهزة الصراف الآلي.

- مواصلة زيادة تأمين سلامة وراحة النساء والفئات المهمشة في عملية سحب الأموال من خلال معالجة مسألة عدم وجود عملات أصغر والعمل على التخفيف من الازدحام والارتباك والبحث بإمكانية وضع مظلة واقية من الشمس عند أجهزة الصراف الآلي.

الرصد والتقييم

- تحديث أدوات الرصد الميدانية لبرنامج الأغذية العالمي (الكمية والنوعية) والأسئلة المتعلقة بالنوع الاجتماعي والاستغلال وتحليل البيانات بحسب النوع الإجتماعي.

- إجراء رصد ما بعد التوزيع مراعي للمنظور المتعلق بالنوع الاجتماعي مرتين في السنة أو سنويًّا لتكملة البيانات الكميّة والنظر أيضًا في إجراء تحليل سريع للنوع الاجتماعي والحماية لعملية سحب المساعدات عن طريق شركات تحويل الأموال.

التواصل

- مواصلة إجراء جلسات التواصل والمعلومات للمستفيدين القائمين والجدد. يجب أن توضّح الجلسات للمستفيدين الجدد أنّه ليس من الضروريّ وضع البطاقة باسم الزوج لأنّ ذلك كان افتراضًا شائعًا على الرغم من مبادرة النساء عادة إلى تقديم الطلب للحصول على المساعدة. أيضاً، يجب أن توضّح الجلسات التي تستهدف كلًّا من المستفيدين الجدد والقائمين الأشخاص المتضمنين بالملف بالضبط لأنّ ذلك غالبًا ما كان يشكّل نقطة ارتباك. أيضاً، يجب أن توضّح جلسات المعلومات أيضًا أنّ جهاز الصراف الآلي لن يبتلع البطاقة للتخفيف من قلقهم ولتسهيل وصول الأشخاص الأقلّ إلمامًا بالقراءة والكتابة إلى هذه الأجهزة.

- ينبغي أن تعالج استراتيجيات المستفيدين مسألة مشاركة طرف ثالث في سحب المساعدة. يجب ألّا يُثنى المستفيدون عن طلب مساعدة طرف ثالث أو طلب المساعدة في سحب المال أو معاقبتهم على ذلك لأنّ طلب المساعدة هو أداة مفيدة للنساء الأقل قدرة على الحركة و/ أو الأقل إلمامًا بالقراءة والكتابة. يجب تشجيع المستفيدين على الإبلاغ عن أي سلوك استغلالي من الأشخاص الذين يساعدونهم في سحب الأموال أو السحب نيابة عنهم من دون خوف من تداعيات طلب المساعدة من شخص ما أو إعطاءه رقم التعريف الشخصي الخاص بهم في المقام الأول.

- النظر في وضع موظفي الاتصالات عند أجهزة الصراف الآلي المعروفة ومراكز تحويل الأموال لنقل المعلومات شخصيًا. تُظهر المستويات المنخفضة من الإلمام بالقراءة والكتابة، خاصة لدى كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، والمعايير الثقافية الموجودة أن هذا النوع من نشر المعلومات مفضّل وربما هو الطريقة الأكثر فاعلية لتوصيل المعلومات الضرورية إلى الفئات المهمشة.

- الاستمرار في تنظيم جلسات نشر المعلومات في الأيام المحدّدة لاستخدام أجهزة الصراف الآلي حول الخدمات المتاحة في كل منطقة خارج البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا. يمكن استخدام هذه الجلسات لبرامج منظمات غير حكومية لتحديد مستفيدين جدد وتقديم معلومات أفضل عن ثغرات واحتياجات وخدمات محدّدة في كل منطقة.

الحماية ومعالجة المظالم والإحالات وخدمات "كاش بلاس"

- تطوير آليات تنسيق مع مجموعة عمل قطاع الحماية التابعة لخطة الاستجابة للأزمات في لبنان وذلك للتأكد من أن مراعاة الإدماج الجندري والتوعية بالأمور الجندرية عبر آليات الاستجابات المختلفة، وتقديمها بشكل أكثر صلابة. أيضًا، عند الإمكان، توحيد القنوات والآليات بين لخطة الاستجابة للأزمات في لبنان وبرنامج الدعم.

- ضمان أن يشمل نظام معلومات الاستجابة للمظالم إجراءات التشغيل الموحدة بشأن الاستجابة لحالات التحرش والاستغلال والعنف بين الشريك الحميم أو الأسرة في ما يتعلق بالبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا. سيعزز ذلك مسارات المستفيدين للإبلاغ عن حالات التحرش أو الاستغلال الجنسي بالإضافة إلى الإبلاغ عن العنف أو الاستغلال الجنسيّ والاستجابة له الأمر الذي قد يؤثر على وصولهم إلى مساعدة البرنامج الوطنيّ لدعم الأسر الأكثر فقرًا .

- تطوير آلية الإحالة بين البرنامج الوطنيّ لدعم الأسر الأكثر فقرًا وحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي وحالات حماية الطفل والخدمات «كاش بلاس» لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة. يمكن القيام بذلك عن طريق التأكد من أن إجراءات التشغيل الموحدة ذات الصلة بنظام معلومات الاستجابة للمظالم المقبلة تتضمن مثل هذه المسارات ومن خلال إنشاء نظام للإبلاغ عن حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي وحالات حماية الطفل وتتبعها بسرعة ضمن عملية التقييم والاختيار في البرنامج الوطنيّ لدعم الأسر الأكثر فقرًا . كما يستلزم ذلك ضمان توفر معلومات محدثة وذات صلة عن الخدمات الحكومية وخدمات المنظمات غير الحكومية المتاحة للفئات الضعيفة مثل كبار السن والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة وذوي الإعاقة.

- تحسين ظروف عمل العمّال والعاملات الاجتماعيّين في وزارة الشؤون الاجتماعيّة. يجب أن يتضمّن ذلك كحد أدنى، تزويدهم ببطاقات التعريف الضرورية وتغطية تكاليف النقل المتعلقة بالعمل كاملة. يجب أن يشمل أيضًا تزويدهم بالتأمين الصحي الضروري وتأمين تعويض العمال.